



صناديق الثروة السيادية وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة (متطلبات انشاء صندوق سيادي للعراق)

م.د. نغم حميد عبد الخضر الياسري¹ ، أ.م.د. علي عبودي نعمة الجبوري² ، د. رباب ناظم خزام العكيلي³

المستخلص

يهدف البحث إلى التعريف بأهمية الصناديق السيادية في تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما في البلدان الريعية التي تعاني من غياب التنوع الاقتصادي إلى جانب ارتباطها الوثيق بين المتغيرات الخارجية مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، ويعاني العراق شأنه شأن البلدان الريعية من التأثير بالتغيرات الحاصلة في أسعار المورد النفطي العالمي نتيجة غياب التنوع الاقتصادي وعدم وجود صندوق السيادة ذات الصلة للمحافظة على ثروات الاقتصاد الوطني، لذا برزت الحاجة إلى أهمية الصناديق السيادية ودورها في استثمار الفوائض النفطية لتوفير الحيز المالي الملائم في ظل الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر، لذا قام البحث على افتراض أن صندوق الثروة السيادية يمارس دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة وبالشكل الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، التنمية المستدامة، البلدان الريعية

انتساب الباحثين

¹ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق،

واسط، 52001

² كلية الامام الكاظم، أقسام النجف، العراق، النجف،

54001

³ شركة توزيع المنتجات النفطية ، وزارة النفط ،

العراق ، واسط، 52001

¹ nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

² aliaboodineamah@alkadhumcol.edu.iq

³ drbab352@gmail.com

³ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2023

Sovereign Wealth Funds and the Possibility of Achieving Sustainable Development

(Requirements for Establishing a Sovereign Fund for Iraq)

Lec. Dr. Nagham Hamid Abdul Khader Al-Yasiri¹ ,

Dr. Ali Aboudi Nehme Al Jabouri² , ³ Dr. Rabab Nazim Khozam Al-Aqili

Abstract

The research aims to identify the importance of sovereign funds in achieving sustainable development, especially in rentier countries that suffer from the absence of economic diversification, in addition to their close association between external variables, which makes them more vulnerable to fluctuations in global oil prices. Iraq, like rentier countries, suffers from the impact of changes in oil prices. The global oil resource as a result of the absence of economic diversification and the absence of the relevant sovereign fund to preserve the wealth of the national economy, so the need for the importance of sovereign funds and their role in investing oil surpluses to provide adequate financial space in light of the economic shocks that the Iraqi economy is exposed to from time to time, so he The research assumes that the sovereign wealth fund plays an effective role in achieving sustainable development in a way that contributes to achieving financial and economic stability and preserving the rights of future generations.

Keywords: sovereign wealth funds, sustainable development, rentier countries

Affiliation of Authors

¹ College of Administration and Economics, Department of Economics, University Wasit, Iraq, Wasit, 52001

² College Imam Al-Kadhum, Najaf Divisions, Iraq, Najaf, 54001

³ Oil Products Distribution Company, Oil Ministry, Iraq, Wasit, 52001

¹ nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

² aliaboodineamah@alkadhumcol.edu.iq

³ drbab352@gmail.com

³ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2023

المقدمة:

الأسعار العالمية للنفط وأحداث تنويع اقتصادي في مصادر الدخل بعيداً عن المورد النفطي.

المبحث الأول

صناديق الثروة السيادية: المفهوم، النشأة، الأنواع

أولاً: الإطار المفاهيمي لصناديق الثروة السيادية: أن فكرة الصندوق السيادي ليست ظاهرة حديثة، إذ يعود تاريخها إلى الخمسينات من القرن الماضي، وقد بدأت فكرة صناديق الثروة السيادية تنشط مؤخراً بصورة كبيرة وشاع استخدامها في دول الخليج العربي، كما أن هناك دولاً أخرى تمتلك الصناديق السيادية المتماثلة وتسمى هذه الصناديق باسم (صناديق الدولة) وقد تباينت المفاهيم التي تناولت هذا المصطلح إلى أنها اتفقت جميعها حول ملكية هذه الصناديق والمصدر الرئيس للموارد التي تعتمد عليها السياسة الاستثمارية، فهي عبارة عن صناديق تمتلكها وتراقبها الحكومة وتدير فيها الأصول المالية طويلة الأجل بهدف تحقيق أهداف اقتصادية على المستوى الكلي تتجسد في تحقيق الادخار للأجيال اللاحقة وتوفير التنوع الاقتصادي من خلال تحقيق التنوع في السلع والخدمات المكونة للنتاج المحلي الإجمالي^[1].

يذهب معهد صناديق الثروة السيادية بتعريف هذا الصندوق بأنه عبارة عن صندوق استثماري حكومي يتكون من أصول مالية (أسهم وسندات) وغيرها من الأدوات المالية، كما أن موارد هذا الصندوق تأتي من الفوائض المتحققة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة أو النواتج المتحققة عن عملية الخصخصة أو عن طريق الإيرادات المكونة من نمو الصادرات السلعية وبالتالي فإن هذا الصندوق لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية أو الشركات الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة فضلاً عن احتياطات الصرف التي يتم إدارتها من قبل السلطات النقدية في البلد لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية^[2].

كما تعرفها وزارة الخزانة الأمريكية بأنها عبارة عن أوعية استثمار تكون تابعة للجهاز الحكومي وممولة من احتياطي العملات الأجنبية والتي تدار من قبل الجهاز أو الهيئة وبشكل منفصل عن الاحتياطات الرسمية، ويذهب البعض إلى التعبير عنها بأنها ظاهرة اقتصادية قديمة تتجسد في احتياطات السلفة الأجنبية والتي تكون مملوكة من قبل الدولة، إذ أن جميع بلدان العالم تمتلك احتياطات صرف مقومة بأحد العملات الريادية (الدولار، اليورو، الين... الخ) وعندما يحقق أي بلد فائض جاري فأن هذا سيؤدي إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبية بمعدل يفوق احتياطات البلد الحالية، لذا يمكن لهذا البلد أن

هذا الموضوع يعد أداة اقتصادية وظاهرة تمتد جذورها إلى الخمسينات من القرن الماضي، إذ تم إنشاؤها من قبل معظم الدول النفطية بهدف ادخار واستثمار الفوائض المالية المتحققة نتيجة لزيادة الربح النفطي الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بهدف تسخير هذه الصناديق وارصدها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، كما أن من أهداف إنشاء هذه الصناديق هو تحويل جزء من العوائد التي تحصل عليها لصالح الأجيال القادمة خاصة بعد نضوب المورد النفطي.

أن الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات الريعية، إذ يتصف بالأحادية الشديدة اتجاه المورد النفطي واعتماده شبه كامل في تمويل الموازنة العامة وبما أن النفط سلعة استراتيجية تستحوذ على أثر كبير في اقتصاد الدولة لذا نلاحظ أن الموازنة العامة للاقتصاد العراقي تتصف بأنها شديدة الارتباط بالتقلبات الحاصلة بأسعار النفط العالمية وبالتالي فإن وجود صندوق ثروة سيادي سيسهم في ردم فجوات العجز الحاصلة في الموازنة العامة نتيجة تقلبات الأسعار النفطية، ولأجل حماية الاقتصاد من صدمات التقلب في أسعار النفط أو أي خدمات أخرى قد يتعرض لها في المستقبل.

أهمية البحث: تتلخص أهمية البحث في كونه يهتم بتحليل دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاقتصادات كونها تجسد مورداً مالياً مهم للبلدان الريعية، خاصة وأن هذه الصناديق أصبحت ضرورة لا بد منها في البلدان الريعية عامة وبيئة الاقتصاد العراقي خاصة لمواجهة انحسار الموارد المالية وتوفير الحيز المالي في ظل تغيرات الأسعار العالمية للنفط.

مشكلة البحث: أن العديد من الاقتصادات الريعية خاصة والاقتصاد العراقي تواجه مشكلة متجسدة بالاعتماد المستمر على الموارد الطبيعية (المورد النفطي) الأمر الذي يجعل هذه الاقتصادات رخرة وأكثر عرضة للأزمات الصدمات الخارجية، ففي العراق تشكل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الأمر الذي يخلق حالة من الاختلالات الهيكلية وضعف البنية الاقتصادية للبلد.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لصناديق الثروة السيادية دوراً في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توفير الحيز المالي الملائم لمواجهة الصدمات الخارجية فضلاً عن تحقيق التنوع الاقتصادي في مصادر الناتج.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة ماهية صناديق الثروة السيادية واستعراض تجارب بعض البلدان الريعية (الكويت) في إنشاء صناديق الثروة السيادية وتشخيص النجاحات المتحققة من جراء ذلك، كما يهدف البحث إلى اقتراح صندوق سيادي لبيئة الاقتصاد العراقي يختص به استثمار الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع

يعمل على إنشاء صندوق سيادي بهدف استثمار هذا الفائض في الموارد الاقتصادية^[3].

من خلال ما تقدم من مفاهيم صناديق الثروة السيادية يمكن إعطاء مفهوم شامل لهذا المصطلح بأنه عبارة عن أداة مالية يمكن أن تدار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لتحقيق أهداف استثمارية أو ادخارية، ويكون تمويل هذه الصناديق عن طريق الفوائض المالية المتحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو من خلال احتياطات الصرف الأجنبية أو الفوائض المتحققة عن طريق عمليات الخصخصة.

من المهم تمييز صناديق الثروة السيادية عن الصناديق الأخرى كصناديق الاستثمار وصناديق التحوط، وتعكس صناديق الاستثمار صورة الاستثمار الجماعي الذي يتم عن طريق حشد الموارد من قبل

مجموعة من المستثمرين ومن ثم توزيعها في شراء الأوراق المالية باختلاف أنواعها وتحقيق الفائدة من تلك العوائد الإيرادية والرأسمالية المتولدة عن الاستثمار، أما النوع الآخر وهو صناديق التحوط الذي يتجسد في شركات استثمارية خاصة تدير أموال مجموعة محدودة من الأفراد ويستهدف تحقيق أقصى العوائد الإيرادية بأقل درجة من المخاطرة، فهي تمثل جمع استثماري بتعظيم من قبل القطاع الخاص ويتم إدارته من قبل المديرين ذوي مهنية عالية وكفاءة مع عدم اتاحتها العامة للمستثمرين وإنما تقتصر على كبار المستثمرين فقط^[4].

ويوضح الجدول (1) التباين ما بين صناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار والتحوط من حيث مجالات الملكية والرقابة والتمويل فضلاً عن تنوع الاستثمار وانتشار استخدامها.

الجدول (1) : الفروق الأساسية بين صناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط

المجالات	الصندوق السيادي	الصندوق الاستثماري	صندوق التحوط
الملكية	مملوك من الدولة	مملوك من القطاع الخاص أو العام	مملوك من القطاع الخاص
الرقابة	تخضع للرقابة الحكومية	يخضع لقوانين ولوائح عمل لشركات الاستثمار	يخضع لرقابة الإدارة العليا للصندوق
التمويل	يتم تمويلها من خلال إيرادات السلع السيادية واحتياطي البنك المركزي أي تمويل رسمي	يمول من المستثمرين حاملي وثائق الاستثمار في الصندوق	يمول من المستثمرين في الصندوق من الأثرياء وشركات الاستثمار الكبيرة
تنوع الاستثمار	محدود	متنوع بشكل كبير وكل نوع يدير فيها محفظة مالية	متنوع الى حد ما مع إمكانية الاستثمار في أدوات المشتقات
انتشار الاستخدام	منتشرة في البلدان المصدرة للنفط ولاسيما دول الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وفي النرويج	منتشرة وشائعة في الدول الأمريكية والأوروبية	منتشرة وشائعة في الدول الأمريكية والأوروبية

المصدر: رغد محمد نجم ، سوزان محمد عز الدين، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية- دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (87)، جامعة بغداد، 2016، ص 216.

ثانياً: نشأة صناديق الثروة السيادية: ظهرت الحاجة إلى ضرورة توفر وسائل وأدوات تمكن الدولة في مواجهة الأزمات والثانية التخفيف من تداعياتها كالحروب والكوارث وغيرها من الظروف الطارئة التي تضعف من إمكانيات الدولة في مواجهة الأزمات المفاجئة، لذا كان تشكيل الصناديق السيادية تؤسسها الدولة كمصدات لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الطارئة. أنشئت هذه الصناديق منذ خمسينات القرن الماضي، إذا أنشئت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية صندوق سيادي في عام 1953 ثم تبعتها بعد ذلك ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة وبلغ إعداد هذه الصناديق 53 صندوقاً حتى منتصف عام 2008^[5].

ثم أنشأت الإمارات العربية المتحدة الصندوق الإماراتي (IDIA Abu Dhabi investment authority) في عام 1976 وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تجاوز أصول هذه الصناديق بنسبة (10) تريليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمسة القادمة وتأتي في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والنرويج والمملكة العربية السعودية والصين والكويت وروسيا وسنغافورة من بين البلدان التي تضم أكبر صناديق الثروة السيادية على الصعيد العالمي^[6]. أن اغلب هذه الصناديق قد ظهرت في السنوات القليلة الماضية واكتسبت أهمية متزايدة في النظام النقدي والمالي بعد نجاحها في ضخ رؤوس الأموال تجاوزت (40) مليار دولار أمريكي في المصارف الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي جعل من هذه

الصناديق تشغل حيزاً كبيراً لدى صانعي السياسات والهيئات التشريعية والوطنية وذلك لاتساع وتنوع استراتيجيتها الاستثمارية.

ثالثاً: أنواع صناديق الثروة السيادية وأهدافها:

1. **أنواع صناديق الثروة السيادية:** تعددت أنواع صناديق الثروة السيادية وذلك تأسيساً على تباين مصادر تمويل تلك الصناديق باختلاف الأهداف والاستراتيجية الاستثمارية لها، لذا إذا اردنا تصنيف هذه الأنواع فيكون وفقاً لمعايير محددة وبالشكل الآتي:

أ. **بحسب مصادر دخلها^[7]:** وتصنف الصناديق السيادية في ظل هذا المعيار إلى كل من ما يأتي:

- **الصناديق الممولة بفائض الموازنة:** تلجأ أغلب الدول في حالة تحقيق فوائض في موازنتها العامة إلى استثمار هذا الفائض في أصول مالية بهدف تحقيق العوائد من جهة وتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة أخرى، إن تراكم هذه الفوائض يتطلب اللجوء إلى إنشاء الصندوق السيادي لاستثمار وتنمية هذه الفوائض المتراكمة.

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** وهذا النوع من أقدم أنواع الصناديق تتبعه البلدان ذات الطبيعة الريفية المعتمدة على الموارد المتسمة بالنضوب بهدف تحقيق التنوع العادل بهدف تحقيق التوزيع العادل للثروات بين الأجيال وإحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

- **الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة:** وتشكل تلك الصناديق عن طريق العوائد المالية الناتجة عن عمليات الخصخصة للقطاع الحكومي والتي قامت بها العديد من الدول وبما أن المؤسسات التي يتم خصصتها هي ملك عام، لذا فإن العوائد الناتجة عنها ستوجه بصورة كلية أو جزئية إلى صناديق الثروة السيادية.

- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** أن التنافس بين الدول غير النفطية على الأسواق العالمية وتنامي حجم الصادرات قد ترتب عليه تراكم موارد مالية بشكل يفوق متطلبات الاستثمار المحلي لذا تم توجيه جزء من هذه الموارد لاستثماره في صناديق الثروة السيادية.

ب. **تصنيف صناديق الثروة السيادية بحسب أهدافها الأساسية:** ويمكن تشخيص أنواع هذه الصناديق على النحو الآتي:

- **صناديق الاستقرار:** ويتم إنشاء هذا الصندوق بهدف حماية الاقتصاد من الصدمات الاقتصادية والتقلبات المفاجئة والتي تنعكس على إيرادات الموازنة العامة ويكون ذلك من خلال توفير إعانات قصيرة الأجل للدول التي تمر بهذه الأزمات، أي

أن الصندوق هنا يعمل كمصد في عزل الاقتصاد والموازنة العامة عن التقلبات والصدمات الخارجية وخاصة تقلبات الأسعار العالمية للنفط وبالتالي يساعد على تطوير الصناعات الأخرى وتنوع النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يجنب الاقتصاد لعنة الموارد أو المرض الهولندي الذي تتعرض له البلدان الريفية ومن ثم ردم فجوة العجز الحاصل في الموازنة العامة.

- **صناديق الادخار:** ويتم إنشاء هذا النوع من الصناديق بهدف تحقيق الاستفادة للأجيال القادمة من الثروة من خلال استثمار جزء من الموارد النابضة للدولة تحسب لخطر النضوب، إذ يتم عن طريق الصناديق تحويل هذه الثروة غير المتجددة إلى أصول أكثر تنوعاً لتحقيق الاستفادة منها من قبل الأجيال القادمة ويكون ذلك عبر الاستثمار في أصول مالية متوسطة طويلة الأمد، أي أن هذا الصندوق تتلخص مهمته بتحويل الثروة من الموارد المحددة إلى أصول مالية متجددة تولد إيرادات للأجيال المقبلة والتي لم يعد بإمكانها تحقيق الاستفادة من الموارد النابضة^[8]. لذا أن هذا الصندوق من حيث الهدف يختلف عن صندوق الاستقرار كون الأخير يعنى بمعالجة المشكلات الطارئة في الاقتصاد.

- **صناديق استثمار الاحتياطي:** ويتم إنشاء هذا النوع من الصناديق بهدف زيادة العائد على الاحتياطيات، إذ تمثل الأخيرة أصول تدرج ضمن الأصول الاحتياطية المحفوظ بها لدى البنك المركزي يتم استثمارها في أصول ذات عوائد مرتفعة مخاطر مرتفعة، ويختلف هذا الصندوق عن صندوق الادخار والاستقرار من حيث كونها مملوكة للدولة، إذ يستهدف هذا الصندوق تخفيض تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطيات الأجنبية الفائضة بغض النظر عن مصدرها ويقوم باستثمارها في أصول تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن لها^[9].

- **صناديق التنمية:** ويتم إنشاء هذا النوع من الصناديق بهدف تنمية الصناعات الاستثمارية المحلية، إذ تقوم الدولة هنا شأنها شأن أي مستثمر بإعادة استثمار مواردها بهدف تحقيق الأرباح وتطوير الصناعات المحلية وصيانة وتطوير البنى التحتية للبلد ولا سيما في البلدان التي تعاني من ضغط بنيتها التحتية وهشاشتها، ويختلف هذا الصندوق عن الصناديق الأخرى بعدم السيطرة المباشرة من قبل الدولة على هذا الصندوق كونه غير مملوك للدولة.

- **صناديق الرواتب التقاعدية:** ويتم إنشاء هذا النوع من الصناديق بهدف خلق رأس المال اللازم لمواجهة متطلبات

ت. إنشاء صناديق الثروة السيادية يتيح إمكانية تحقيق تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديد هذه الثروة واكتنازها والمحافظة عليها.

ث. إن الصناديق السيادية توفر عائد دايماً للدول المالكة لها وتساعد على تنويع المصادر الرئيسية لدخل، الأمر الذي يحقق التنمية المستدامة لهذه البلدان من خلال ضمان التنوع الاقتصادي والتوسع في الأنشطة غير النفطية الأمر الذي يقلل من الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية وبالتالي تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد الأمر الذي سيسهم في خلق حالة من الاستقرار على المستوى الكلي^[13].

ج. تساعد السلطة النقدية على التخلص من السيولة غير المرغوب فيها كما أنها تعمل على توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية^[14].

المبحث الثاني

تجربة صندوق الثروة السيادي في دولة الكويت

أن دولة الكويت تعد من البلدان الريعية وذلك لاعتمادها الشديد على المورد النفطي الأمر الذي يجعل اقتصادها _ شأنه شأن الدول الريعية _ أكثر عرضة للصدمات الخارجية والمتجسدة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية الأمر الذي دفع، الحكومة الكويتية إلى تصميم مصد يقلل من خطر تلك الصدمات الخارجية ويستهدف معالجة الاختلالات التي تعكسها البنية الاقتصادية في الكويت، وفي الوقت نفسه الشروع هو بمحاولة الاستعداد إلى مرحلة ما بعد نضوب المورد النفطي ويتجسد هذا الاستعداد بتمويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية إذ تم على أثر ذلك إنشاء ما يسمى بالهيئة العامة للاستثمار وتكون هذه الهيئة مختصة بإدارة الفوائض المالية الناتجة عن العوائد النفطية على المدى الطويل وتكون إدارة هذه الفوائض عن طريق توجيهها نحو الاستثمار سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الأجنبي وتقع على عاتق الهيئة العامة للاستثمار مسؤولية إدارة وتسيير صناديق الثروة السيادية المتجسدة بصندوق الاحتياطي العام وصندوق احتياطي الأجيال القادمة^[15].

أولاً: أسباب تأسيس الصندوق ومصادر تمويله.

أن السبب الرئيس وراء إنشاء هذا الصندوق يتجسد في إدارة الفوائض المالية الناتجة عن الربيع النفطي، الأمر الذي يؤدي إلى تنويع هيكل الاقتصاد الكويتي فضلاً عن ذلك تعظيم العوائد والمحافظة على ثروة الأجيال القادمة، فكان ارتفاع الانفاق الحكومي

الرواتب التقاعدية في المستقبل وذلك من خلال القيام باستثمارات طويلة الأمد وهذا الصندوق لا يستهدف دفع الرواتب التقاعدية بشكل منتظم بل يسعى إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن تزايد أعداد المتقاعدين وتجاوزها إعداد القوى العاملة الحالية أي أن هذا الصندوق يعمل على تخفيف الضغوط المسببة من الرواتب التقاعدية على الموازنة العامة للدولة في المستقبل، لذا تكون استثماراتها طويلة الأجل ومثالها صندوق التقاعد (النيوزلندي) والذي يمتلك محفظة ضخمة لأصول استثمارية طويلة الأجل^[10].

ت. تصنف بحسب الاستراتيجية الاستثمارية: وتصنف صناديق الثروة السيادية وفقاً لهذا المعيار على النحو الآتي^[11]:

- **صناديق آسيوية في محفظة متنوعة ومحفوفة بالمخاطر:** إذ كان التوجه في السنوات الأخيرة صوب المحافظ الأكثر تنوعاً والأكثر خطورة كما هو الحال في الصندوق السيادي السنغافوري والصيني.

- **الصناديق السيادية للدولة المصدرة للبترول وبمخاطر أقل:** يختلف هذا النوع عن الأول كونها تمول من الموارد الناتجة عن تصدير المواد الأولية (النفطية) وتستهدف تنويع المحفظة وبأقل خطورة ويتباين فيها درجات الخطورة من صندوق لآخر وتصنف إلى ثلاث مجموعات بحسب خطورتها:

- ✓ **صناديق محافظة وساكنة:** إذ تسعى لحماية مواردها في الأجل الطويل كما في الصندوق السيادي السعودي.

- ✓ **صناديق أقل تحفظاً:** إذ أن هذا النوع يكون أقل تحفظاً من النوع الأول، أي أنه يسعى لتعظيم الربح مقابل خسارة أقل مثل الصندوق السيادي أبو ظبي.

- ✓ **الصناديق السياسية للجيل الثاني:** ويكون هذا النوع من الصناديق صغير الحجم وأغلبها توجد في الشرق الأوسط كصندوق مبادلة (لأبوظبي) وكذلك الصندوق (QIA) وتعد الأخيرة من أخطر الصناديق النفطية ذات الصلة في الاستثمارات البديلة.

2. **أهداف صناديق الثروة السيادية:** أن الدول عندما تسعى لإنشاء صناديق للثروة السيادية فإنها تستهدف جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ. حماية الاقتصاد وضمان توفير الحيز المالي المناسب لمواجهة التقلبات والصدمات الاقتصادية، أي أنها تعمل كمصدر يخفف عن الاقتصاد تداعيات الصدمات والتقلبات المفاجئة.

ب. المحافظة على عائدات الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكون مدخرات الأجيال المستقبلية^[12].

الاستثماري ومهمتها الأساسية في إدارة احتياطات الأجيال القادمة، إذ استثمرت الكويت أصول الصندوق في دول عديدة كالـ دول الأوروبية وأمريكا وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تدعم الاقتصاد الكويتي، كما تضمنت المحافظة على مصالح الأجيال القادمة وذلك من خلال^[18]:

- أ. تحقيق أكبر عائد ممكن وبالنظر إلى تنوع المحافظ المالية التي يمكن الحكومة الاستثمار فيها وفي الوقت نفسه تجنب انخفاض قيمة الأصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية.
 - ب. توجيه الاستثمار في الأصول المالية التي تمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية بأسرع وقت ممكن أي الأصول ذات السيولة المرتفعة.
 - ت. كما يستهدف تصميم صندوق سيادي تحقيق الاستفادة من التنوع الحاصل في احتياطات الصرف في حالة استثمارها في الخارج، الأمر الذي يحد من المخاطر المترتبة على أزمات أسعار الصرف.
 - ث. أن تصميم صندوق سيادي للثروة يعمل كأداة تمتص الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع المداخل النفطية والمتجسدة بارتفاع سعر صرف العملة إلى جانب انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد المحلي.
- أن ربيعة الاقتصاد الكويتي فرضت عليه اللجوء إلى صناديق الثروة السيادية كونها الارتكاز الأساس الذي يمكن أن يقلل من حدة الصدمات الحاصلة في الاقتصاد ويلطف آثارها، إذ يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2) مدى اعتماد صندوق الأجيال القادمة على الإيرادات النفطية، وبما أن الأخيرة تقع خارج سيطرة الاقتصاد كونها مرتبطة بعوامل أخرى كالصدمات والأزمات الدولية التي تؤثر على الأسواق العالمية للنفط وبالتالي فإن هذا الأثر ينتقل تدريجياً صوب أرصدة الصندوق، إذ تتأثر هذه الأخيرة بالتغيرات الحاصلة في الربح النفطي والجدول (2) المشار إليه يشخص مدى وضوح ذلك التأثير.

إلى جانب زيادة السحب من صندوق الاحتياطي العام ووجود الفوائض المالية المتراكمة في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات والتي يتم الحصول عليها عن طريق عمليات تصدير النفط الخام، من أهم الدوافع التي ساهمت في إنشاء الصندوق المشار إليه^[16].

أما مصادر تمويل صندوق الثروة السيادي فيمكن تشخيصها بحسب نوع الصندوق، إذ يتم تمويل (صندوق الاحتياطي العام) عن طريق الفوائض المالية الناتجة عن المورد النفطي وعوائد استثماره المختلفة، إذ تخصم بنسبة (10%) من الدخل الصافي لهذا الصندوق ويتم توجيهها إلى صندوق الأجيال القادمة إلى جانب ذلك فإن أصول الصندوق الاحتياطي العام تضم جميع الأصول الحكومية بما فيها مشاركة الكويت في المؤسسات العامة والمنظمات الدولية.

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل (صندوق الأجيال القادمة) فإنه يتم تمويلها بنسبة مقدارها (50%) من رصيد الصندوق الاحتياطي العام إلى جانب تمويله من إيرادات الدولة السنوية بنسبة مقدارها لا يقل عن (10%) كذلك يتم تمويله من عائدات الاستثمار المتحققة من مداخل صندوق الأجيال القادمة كافة والتي يتم استثمارها خارج الكويت، إذ يتم استقطاع نسبة مقدارها (10%) من صافي الدخل السنوي الناتج عن استثمارات الصندوق الاحتياطي العام^[17].

1. أهمية الصندوق ودوره في دعم الموازنة العامة.

برهنت الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي على أهمية هذا الصندوق ودورها في خدمة الأجيال الكويتية الحاضرة والقادمة، إذ يستمر هذا الصندوق في العديد من المجالات الاقتصادية وفي مختلف دول العالم واتسع نشاطه الاستثماري خاصة بعد أزمة الرهن العقاري وكان قد ضخ (5) مليون دولار أمريكي للاستثمار في مجموعة ستي جروب المصرفية الألمانية و(ميريل لنست)، وأعلنت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية أنها قد شرعت بزيادة مساهمة الصناديق الاستثمارية في السوق المحلية وذلك ضمن إطار عملها

الجدول (2): الإيرادات النفطية ودورها في دعم أرصدة صندوق الأجيال للمدة (2004-2019)

السنة	الإيرادات النفطية مليار دينار	الإيرادات غير النفطية مليار دينار	رصيد صندوق الأجيال القادمة
2004	6150	761	691
2005	8170	792	896
2006	12955	773	1372
2007	14511	997	1550
2008	17719	1304	1902
2009	19711	1295	2100
2010	16585	1103	1768
2011	19947	1555	2150
2012	28570	1666	3023
2013	29970	2039	8002

7952	2520	29290	2014
6231	2424	22501	2015
1363	1558	12075	2016
1309	1411	11688	2017
1599	1717	14282	2018
1581	1948	13863	2019

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية والمالية للحكومة لدولة الكويت، وزارة المالية شؤون المحاسبة العامة، إدارة التوجيه والنظم الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للأعوام (2006-2019).

حدثت الأزمة المالية العالمية عام 2008 وكذلك انخفاض أسعار النفط في عام 2014 حل هنا صندوق الأجيال القادمة كمصدر جديد للإيرادات لتمويل نفقات الموازنة العامة. إذ تشير التقارير الرسمية الكويتية إلى أنه تم اللجوء إلى الاحتياجات المالية الضخمة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار في صندوق الأجيال القادمة وذلك في عام 2016 لمواجهة فجوة العجز في الموازنة العامة، ويصور الجدول (3) مدى ارتباط الموازنة العامة في الاقتصاد الكويتي في الإيرادات النفطية من جانب ورصيد صندوق الأجيال من جانب آخر.

يلاحظ من بيانات الجدول أن الإيرادات النفطية طيلة سنوات البحث قد ساهمت وبشكل كبير في رصد صندوق الأجيال المستقبلية، فمن تتبع مسار صندوق الأجيال المستقبلية سيتم ملاحظة نمو رصيد الصندوق في السنوات التي شهدت ارتفاع الإيرادات النفطية وتراجعت في السنوات الأخيرة التي شهدت تراجع الإيرادات النفطية بينما كان تأثيره بالإرادة غير النفطية تأثيراً طفيفاً يكاد أن لا يلاحظ. أما من جانب الموازنة العامة وفي ظل الريعية الشديدة للاقتصاد الكويتي المتجسد بالاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة الأمر الذي يجعل الإيرادات العامة تتأرجح بين حالات الارتفاع والانخفاض تبعاً للتغيرات الخارجية، فيلاحظ عند

الجدول (3): صندوق الأجيال القادمة في الكويت للمدة (2004-2019)

السنة	رصيد صندوق الأجيال القادمة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز والفائض في الموازنة
2004	691	6911	5523	1388
2005	896	8962	6315	2647
2006	1372	13728	6862	6866
2007	1550	15500	10306	5194
2008	1902	19023	9698	9325
2009	2100	21006	18262	2744
2010	1768	17688	11250	6438
2011	2150	21502	16221	5281
2012	3023	30236	17007	13229
2013	8002	32009	19307	12702
2014	7952	31811	18903	12908
2015	6231	24925	21415	3510
2016	1363	13633	18245	-4612
2017	1309	13099	17707	-4608
2018	1599	15999	19247	-3248
2019	1581	15811	22500	-6689

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية والمالية للحكومة لدولة الكويت، وزارة المالية شؤون المحاسبة العامة، إدارة التوجيه والنظم الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للأعوام (2006-2019).

أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً بمقدار (4612) مليار دينار كويتي في عام 2016 وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية الأمر

ينضح من الجدول (3) أن ما تحققه الموازنة العامة سواء عجز أو فائض أذ يعتمد على الإيرادات النفطية المتحققة أو الفعلية، إذ يلاحظ

الاقتصادات الريعانية التي تعاني من المرض الهولندي، إذ يستحوذ القطاع النفطي على النسبة العظمى من إجمالي الناتج المحلي والتي تبلغ نحو (64.48%) في حين تبلغ نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (96%) وإن هذه الصورة بحد ذاتها تعكس حالة من الاختلال في هيكل الموارد المالية للدولة، وأن هذا الاختلال يصور حالة من اللاتناسب في علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي فهي لا تساير النظرية الاقتصادية في ما تقرره من علاقات تناسبية فيما بينهما، أي أن هذا الاختلال سيصور حالة من اللاستقرار في الاقتصاد، إذ أن الشلل الحاصل في أداء القطاعات الاقتصادية ما عدا القطاع النفطي جعل من الإيرادات النفطية تستحوذ على نسبة بالغة التأثير طيلة مدة البحث، إذ وصل الاعتماد على النفط كمصدر أساس للإيرادات مديات قياسية وكما مبين في الجدول (4):

الذي بدوره ينعكس على رصيد صندوق الأجيال القادمة وأنخفض العجز في عام 2018 ليلبغ (3248) مليار دينار كويتي وذلك نتيجة تنامي الإيرادات النفطية، ثم أشارت البيانات الواردة في الجدول إلى معاودة ارتفاع عجز الموازنة العامة ليلبغ (6689) مليار دينار كويتي في عام 2019 نتيجة انحسار الإيرادات النفطية الأمر الذي أثر سلباً على رصيد صندوق ثروة الأجيال القادمة.

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات تصميم صندوق سيادي مقترح

1. ريعية الاقتصاد العراقي ودورها في تعميق الاختلالات

البنوية

تُعد بيئة الاقتصاد العراقي انموذجاً للاقتصاد الريعي الشديد الاحادية وذلك لاعتماده على المورد النفطي بوصفه القطاع المحرك للعجلة الاقتصادية في البلد، أي أن الاقتصاد العراقي شأنه بذلك شأن

الجدول (4) : نسبة الإيرادات النفطية الفعلية إلى إجمالي الإيرادات العامة للمدة (2019-2004)

السنة	نسبة الإيرادات النفطية %	السنة	نسبة الإيرادات النفطية %
2004	99	2012	96
2005	95	2013	92
2006	98	2014	95
2007	93	2015	89
2008	96	2016	82
2009	93	2017	82
2010	97	2018	89
2011	92	2019	92

المصدر :

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية للمدة (2019-2004).

- عام (2003)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004، ص 30.

يهدف استدامة النمو الاقتصادي، أن الهيمنة الواضحة للقطاع النفطي قد دفعت بالاقتصاد العراقي إلى الارتباط الوثيق الصلة في الصدمات والأزمات التي يتعرض لها العالم الخارجي، ويشير الجدول (5) إلى المساهمة القطاعية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفي التشغيل للمدة (2019-2004):

يلاحظ من تتبع البيانات الواردة في الجدول (4) أن الإيرادات النفطية الفعلية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة قد تراوحت بين (89%-99%) خلال المدة (2019-2004) وهذا يؤثر اختلالاً مالياً بالغ الأثر، إذ أن افتقار الاقتصاد العراقي للتنوع الاقتصادي جعل فيه اقتصاد فاقد للمناعة والقوة التي ينظمها التنوع

الجدول (5) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	القطاع النفطي		القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع الخدمي	
	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة التشغيل في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة التشغيل في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة التشغيل في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP %	نسبة التشغيل في التشغيل %
2004	55.0	2.08	1.5	15.99	5.4	8.76	37.9	73.17
2005	50.1	2.13	1.5	10.89	7.0	5.33	41.3	81.65
2006	50.0	2.19	1.6	9.56	6.9	6.60	41.4	81.65
2007	52.7	2.39	1.6	13.08	4.9	7.86	40.7	76.67
2008	54.5	2.58	1.6	15.37	3.9	8.16	39.9	73.89
2009	54.0	2.56	2.1	8.50	3.9	4.21	40.0	84.73
2010	51.3	2.59	2.1	9.94	4.2	7.09	42.3	80.38
2011	51.7	2.56	2.0	10.83	4.5	7.63	41.7	78.89
2012	51.3	2.68	1.8	10.37	3.7	8.06	43.1	78.98
2013	49.2	2.99	1.5	10.74	4.2	8.29	45.1	77.98
2014	51.3	2.98	1.2	9.48	4.2	7.65	43.2	79.81
2015	55.1	3.07	0.8	9.11	2.0	7.74	42.1	80.01
2016	64.48	3.15	0.85	9.18	2.13	7.82	32.5	79.80
2017	63.96	3.2	1.16	9.2	1.83	7.55	33.05	79.96
2018	62.5	---	1.8	---	2.0	---	---	---
2019	62.2	---	1.9	---	2.1	---	---	---

المصدر:

- زاهد قاسم بدن، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2015، ص 176 .

- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، لسنوات متفرقة.

أما القسم الآخر من الاقتصاد العراقي فيتجسد ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يلاحظ إلى أن أواصر الترابط بين القسمين الأول والثاني ضئيلة ويقتصر ارتباطهما على أمداد الطاقة من القسم المتطور إلى القسم الآخر المتخلف، فضلاً عن تنفيذ بعض الخدمات الهامشية من القسم الثاني إلى القسم المتطور، وإن ما تم ذكره أعلاه يصور حالة عدم التنوع الاقتصادي وفي نفس الوقت طلب محلي متنوع على السلع والخدمات المتنوعة الأمر الذي يزيد من الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي المتنامي.

يكمن الهدف في تحليل وتتبع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية سواء في مستوى التشغيل أو في الناتج المحلي الإجمالي هو ضرورة للوقوف على درجة الاختلال الكلية للبنية الأساسية المكونة للناتج وتشخيص مدى عمقها ومقارنتها في الدرجة الطبيعية والبالغة (20%) والتي تم تحديدها واحتسابها عبر الفرق بين نسبة المساهمة في التشغيل ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع

ومن تتبع البيانات الواردة في الجدول (5) ويلاحظ أن هنالك ضعف في الترابط القطاعي بين القطاع النفطي والقطاعات الأخرى، وأن هذه الصورة تخلق حالة من الازدواجية في الاقتصاد العراقي والمتجسدة بديمومة تطور مساهمة القطاع النفطي إلى جانب تخلف مساهمة القطاعات الأخرى والتي يمكن أن توصف بأنها ذات قابلية كبيرة على تحقيق التشغيل وبالتالي ردم فجوة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، أي بمعنى أن النمو الاقتصادي المستدام في إطار الاحادية الشديدة للمورد النفطي سيكون مرهون بتطوير العوائد النفطية وليس بزيادة القدرة الإنتاجية وخلق الروابط بين القطاعات بعضها ببعض.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الاقتصاد العراقي ينقسم على قسمين: يتجسد القسم الأول بالقطاع النفطي فهو القطاع المتطور والذي تشكل قيمة صادرات النفط فيه أكثر من (95%) من قيمة الصادرات الكلية للبلاد وما يشمله هذا القطاع من مشاريع وإيرادات العامة فضلاً عن أنه يشكل أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي.

على مستوى الاقتصاد القومي، ويصور الجدول (6) إلى درجات الاختلال القطاعية والكلية في الاقتصاد العراقي طيلة مدة البحث.

الجدول (6) : درجات الاختلال القطاعية والكلية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) %

السنة	درجة الاختلال في القطاع النفطي D1	درجة الاختلال في القطاع الصناعي D2	درجة الاختلال في القطاع الزراعي D3	درجة الاختلال في القطاع الخدمي D4	درجة الاختلال الكلية D
2004	52.92	-14.49	-3.36	-35.27	106.04
2005	47.97	-9.39	1.67	-40.35	99.38
2006	47.81	-7.96	0.3	-40.25	96.32
2007	50.31	-11.48	-2.96	-35.97	100.72
2008	51.92	-13.77	-4.26	-33.99	103.94
2009	51.44	-6.4	-0.31	-44.73	102.88
2010	48.71	-7.84	-2.89	-38.08	97.52
2011	49.14	-8.83	-3.13	-37.19	98.29
2012	48.62	-8.57	-4.36	-35.88	97.43
2013	46.21	-9.24	-4.09	-32.88	92.42
2014	48.32	-8.28	-3.45	-36.61	96.66
2015	52.03	-8.31	-5.74	-37.91	103.99
2016	61.33	-8.33	-5.69	-47.3	122.65
2017	60.76	-8.04	-5.72	-46.91	121.43

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (5).

المقومات الدستورية والتشريعية: تعد هذه المقومات هي المقومات الأساسية التي لابد من توافرها حتى يستطيع العراق تصميم صندوق ثروة سيادي وذلك لان وجود القانون يضمن تطبيق معايير الحوكمة والمسألة من قبل الصندوق، فضلاً عن شفافية العمل لتجنب مسببات الفساد المالي والإداري، إذ أن توفر الإطار التشريعي والقانوني يضمن الادارة الصحيحة للصندوق من قبل المسؤولين عليه كما يؤمن القرارات والإدارة المستقلة للصندوق وبالتالي يجعل مدراء الصندوق غير خاضعين لرغبات السلطات الحاكمة في البلد فيتم صياغة وتشريع القانون والمصادقة عليه من قبل البرلمان العراقي وبهذا فإن الصندوق يضمن تحقيق الاهداف التي تم أنشاؤه من أجلها.

المقومات البشرية: أن الإنسان جوهر التنمية وهدفها وهو العنصر الأساس لعملية التنمية لأنه يحقق ما يسعى إليه العراق من اهداف تقف خلف إنشاء صناديق الثروة السيادية وخاصة وأن العراق يمتلك من الخبرات والكفاءات البشرية التي تمكنه من تشخيص الاختلالات والمعوقات التي تقف أمام مسيرة النمو الاقتصادي ومعالجتها، إلى أن توفر القدرات البشرية يحتاج إلى تدريب وتطوير مستمر على تصميم وإدارة صناديق الثروة السيادية بمهارة وكفاءة عالية، أي لابد

- ومن الجدول يلاحظ أن درجات الاختلال في القطاع النفطي كانت موجبة طيلة مدة البحث على خلاف القطاعات الأخرى والتي سجلت درجات اختلال سالبة والذي يشير إلى تخلف نسبة مساهمة تلك القطاعات (الصناعي والزراعي والخدمي) في إجمالي الناتج، فضلاً عن مساهمتها في توظيف القوى العاملة، أما بالنسبة لدرجة الاختلال الكلية فإنها تجاوزت حدود (20%) درجة، أي أنها فاقت المديات القياسية وهذا يكشف عن مدى تجذر الاختلال في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي الأمر الذي سيقفل من قدرة القطاعات الاقتصادية على أداء دورها في تكوين البنية الأساسية للناتج وبالتالي عدم خلق توازن للاقتصاد الوطني على المستوى العام فضلاً عن خلق حالة من اللاتساق بين القطاعات الاقتصادية بالقدر الذي يحد من قدرتها على استدامة وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. رؤية لتصميم صندوق ثروة سيادي كمصدر لمواجهة الأزمات

من خلال الاطلاع على العديد من البحوث وخلاصة التجارب الدولية التي تم دراستها (الكويت) والتي أنشأت هذه الصناديق لذا تم تشخيص بعض الأسباب والأهداف كمصدر لتمويل الصندوق السيادي المقترح تصميمه في بيئة الاقتصاد العراقي:

أ. المقومات الأساسية لإنشاء الصندوق المقترح

ت. مصادر تمويل الصندوق الثروة السيادية المقترح

أولاً: الفرق في أسعار النفط الخام العراقي:

أن عملية تسعير النفط تخضع لآلية الطلب والعرض إلى جانب عوامل أخرى تؤثر على تلك التسعيرة لذلك يلاحظ أن الدول الريعية التي تعتمد المورد النفطي فإنها تعتمد سعراً معيناً عند تصميم موازنتها العامة وهو السعر المقر في الموازنة العامة والذي على ضوئه يتم تقدير الإيرادات النفطية وبالتالي تحديد الإيرادات العامة للأزمة لمواجهة متطلبات الانفاق العام خلال السنة القادمة، وهناك سعر تسويق الكميات المصدرة من النفط بشكل سنوي وهو سعر بيع النفط (شركة سومو)، ويلاحظ من الجدول (7) أن سعر البيع للنفط من قبل شركة سومو يزيد عن مستوى سعر البيع المعتمد في الموازنة العامة خلال سنوات البحث من (2004-2019)، إذ يتجاوز سعر البيع ذلك السعر المستخدم كمثبت ديناميكي في الموازنة العامة والذي بلغ (\$102.265) مقابل المثبت الديناميكي (السعر المقر) والبالغ (\$90). أما في عام 2014 لم تكن هنالك الموازنة نتيجة ما تعرض له الاقتصاد العراقي من صدمة من مزدوجة تجسدت بانخفاض الأسعار العالمية للنفط وسيطرة تنظيمات داعش الارهابية على أجزاء واسعة من العراق وخاصة في المناطق الغربية من البلاد، لذا تم اعتماد سعر النفط (\$90) كمثبت ديناميكي للموازنة العامة، وشهد العام (2015-2016) تراجع أسعار بيع شركة سومو على مستوى اقل من المستوى المقر في الموازنة العامة لكن سرعان ما عادت الامور إلى نصابها ليرتفع سعر البيع عن السعر المقر في عام 2017، أن هذا الجدول يقترح الاستفادة من الفروقات بين السعريين وايداع تلك الفروقات المتحققة في الصندوق المقترح والجدول (7) يصور إمكانية تمويل صناديق الثروة السيادية للعراق من خلال الاستفادة من الفروقات بين الأسعار.

من تنمية القدرات البشرية على تحمل المسؤولية المتاحة بها وكيفية إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية.

● **المقومات الاقتصادية:** ويقصد بالمقومات الاقتصادية الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة العامة ومواجهة نفقاتها، إذ أن العراق يعد من أكثر البلدان ريعية كونه يعتمد بشكل كلي تقريباً على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة إلى جانب امتلاكه احتياطات من النفط والغاز الطبيعي، إذ تشخص تلك الموارد بأنها موارد ناضبة مع مرور الزمن وبالتالي عدم القدرة على تلبية متطلبات الانفاق الجاري والاستثماري للاقتصاد العراقي وحتى تتجنب الوقوع في مثل هذه الاختلالات وتفاذي الآثار السلبية المترتبة عليه لابد من اللجوء إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي لضمان حق الأجيال القادمة من هذه الثروة.

ب. اهداف صناديق الثروة السيادية في العراق

- تحقيق التنويع الاقتصادي إلى جانب تحفيز الصناعات المحلية للحد من الاستيرادات ورفع معدلات التصدير.
- تشجيع الدخول في استثمارات عالمية ذات عوائد تكون مناسبة لديمومة استقرار الصندوق ورفع رصيده.
- تحقيق التنوع في الإيرادات والاحتياطات المالية الأمر الذي يجنب الاقتصاد العراقي ما يسمى (لعنة الموارد والأزمات المالية) التي تتصف بها اغلب البلدان الريعية ومنها العراق.
- أن تصميم الصندوق سيؤدي إلى زيادة التشغيل ودرم فجوة البطالة، إذ تشكل ظاهرة البطالة خطراً كبيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لذلك سيكون إنشاء صندوق ثروة سيادي حلاً مناسباً للتخفيف من هذه المشكلة.
- يستهدف صندوق الثروة السيادي المقترح في العراق المشاريع المتوقعة ذات الخدمات المجتمعية فضلاً عن البنى التحتية، إذ تشكل الأخيرة حافزاً لجذب المستثمرين لزيادة الاستثمار في بيئة الاقتصاد العراقي.

الجدول (7) : صندوق الثروة السيادي المقترح من فروقات أسعار النفط للمدة (2004-2017)

السنة	سعر تسويق (سعر البيع) \$	الكمية المصدرة من النفط (الف ب/ي)	الإيرادات النفطية الفعلية	السعر المقرر في الموازنة \$	الإيرادات النفطية التقديرية	صندوق الثروة السيادي للعراق
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2004	31.383	1538	25665247	21.000	11788770	13876477
2005	45.618	1405	34374810	21.000	10769325	23605485
2006	55.635	1505	50216897	46.000	25604038.25	24615858.75

20232147	29984750	50.000	50216897	1643	66.734	2007
32571678	38489250	57.000	71060928	1850	87.966	2008
13587098	34784504	50.000	43871602	1906	59.440	2009
17965737	43115625	62.000	61081362	1890	75.660	2010
36613487	60480135	76.000	97093622	2166	104.983	2011
34158225	75483825	85.000	109642050	2423	106.019	2012
25512542	78522500	90.000	104024042	2390	102.265	2013
17295683	82650600	90.000	99946283	2516	91.627	2014
3042957-	61422200	56.000	58379243	3005	44.729	2015
2324067-	54235350	45.000	51911283	3302	36.098	2016
17251149	53625654	44.000	70876803	3309	49.321	2017

المصدر:

- وزارة المالية، القوانين والانظمة، قوانين الموازنة العامة للسنوات (2004-2017).

- جريدة الوقائع العراقية أعداد لسنوات مختلفة.

- وزارة النفط، شركة تسويق النفط للسنوات (2004-2017).

عليها صدمات تترك أثراً كبيراً على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك بانتقال أثرها من الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ومن ثم انحسار الأخيرة وضعف إمكانيتها على مواجهة متطلبات الانفاق العام، لذا أصبح من الضروري أن يتم تصميم صندوق ثروة سيادية للعراق يتم تمويله عن طريق الفوائد المالية المتحققة خلال سنوات البحث والتي يصورها الجدول (8) على النحو الآتي:

ثانياً: التمويل عن طريق الفوائد المتحققة في الموازنة العامة:

من تتبع أداء الموازنة العامة طيلة مدة البحث يلاحظ أن هنالك فائض في الموازنة العامة نتيجة تفوق الإيرادات العامة والناجمة عن ارتفاع مستويات الأسعار العالمية للنفط، أي بمعنى أن الموازنة العامة في العراق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وبما أنه لا يمكن التنبؤ بسعر النفط في المستقبل لذا فإن أسعار النفط يترتب

الجدول (8) : الفوائض المالية المتحققة في الموازنة العامة للمدة (2004-2019)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	فائض الموازنة (2-3=4)	عجز الموازنة	الدين الداخلي
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	
2004	32298111	32982739	32117491	865248	---	5925061
2005	38953232	40502890	26375175	14127715	---	6255578
2006	46281972	49063361	38806679	10248866	---	5307008
2007	50720915	54599451	39031232	15568219	---	5193705
2008	75311190	80251282	59403375	20848807	---	4455569
2009	46855393	55209353	52567025	2642328	---	8434049
2010	62061730	70178223	70134201	44022	---	9180806
2011	101278169	108807392	78757666	30049726	---	7446859

6547519	---	14677648	105139576	119817224	108692809	2012
4255549	5287480	---	119127556	113840076	108323859	2013
9520019	10573461	---	115937762	105364301	95174441	2014
32142805	10267266	---	82813611	72546345	69081335	2015
47362251	12658167	---	67067437	54409270	44267063	2016
47678796	---	1845840	75490115	79011421	65071900	2017
41822918	---	25696645	80873189	106569833	956190820	2018
38331548	4156528	---	111723523	107566995	99216318	2019

المصدر:

- المديرية العامة للإحصاء والابحاث، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للأعوام (2004-2019).

ومن هذا سيمكن القول بأن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى تصميم صندوق للاستقرار يساعد الموازنة العامة في الحفاظ على ديمومة استقراريتها فضلاً عن أنه يجنب الاقتصاد العراقي تنامي المديونية الداخلية والخارجية، أي بمعنى أن هذا الصندوق سيتمكن من بلوغ الهدف المرجو منه تحقيق استقرار الموازنة العامة ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ويشير الشكل (1) إلى آلية عمل صندوق ثروة سيادي المقترح في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

من تتبع البيانات الواردة في الجدول يمكن جمع الفوائض المالية المتحققة خلال المدة (2004-2012) والبالغة (109072579) مليون دينار عراقي وأبداعها في صندوق الثروة السيادية للعراق ولاسيما صندوق الاستقرار وذلك لمعالجة حالات العجز والتي يتعرض لها الاقتصاد بين الحين والآخر وخاصة خلال المدة (2013-2016)، إذ يقدر حجم العجز بنحو (38786374) مليون دينار عراقي، وأن هذه العجزات التي حققتها الموازنة العامة في سنوات مختلفة من البحث فرضت على الحكومة العراقية اللجوء إلى الدين الداخلي.



الشكل (1) : دور الصندوق الثروة السيادي في تحقيق استقرار الموازنة العامة

المصدر: من عمل الباحثين.

الاستنتاجات

الصندوق إلا أنه في الوقت نفسه لم يسعى لتصميم ذلك الصندوق لمواجهة الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من انحسار في العوائد النفطية.

2. لقد تم تشخيص أنواع متعددة لصناديق الثروة السيادية فضلاً عن أنه هنالك تجارب دولية قد أوضحت أهمية إنشاء أكثر من

1. أدركت البلدان الريعية وخاصة العراق مدى أهمية صناديق الثروة السيادية ودورها في التخلص من لعنة الموارد وتعاضمت أهميتها خاصة بعد الأزمات الاقتصادية في عام 2008 إلى أن العراق وعلى الرغم من إدراكه بأهمية هذا

مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد (2)، 2010، ص32.

[2] عيادة سعيد حسين، مصطفى سامي خلف، صناديق الثروة السيادية وأثرها على اقتصاديات الدول (تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9)، العدد (19)، جامعة الأنبار، 2017، ص87.

[3] سلمى عناب، 2016-2017، دور صناديق الثروة السيادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النفطية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016-2017، ص9.

[4] رغد محمد نجم، سوزان محمد عز الدين، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للإطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (87)، جامعة بغداد، 2016، ص215.

[5] أحمد ياسين عبد وآخرون، دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (49)، 2016، ص168.

[6] جولي سهام، محمد راتول، إدارة صناديق الثروة السيادية في الدول العربية: واقع وفاق، مجلة دفاتر بواركس، العدد (4)، الجزائر، 2015، ص83.

[7] أحمد نصير وآخرون، صناديق الثروة السيادية كألية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة (صندوق النرويجي نموذجاً)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد (1)، الجزائر، 2015، ص23.

[8] مركز البيان للدراسات والتخطيط، صندوق الثروة السيادية في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص11.

[9] أحمد عبدالله سلمان، حسين شناوة مجيد، صناديق الثروة السيادية كجزء من متطلبات الإصلاح الاقتصادي (مشروع صندوق عراقي مقترح)، وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، حزيران 2021، ص1143.

[10] مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سابق، ص12.

[11] أحمد نصير وآخرون، مصدر سابق، ص23-24.

نوع للصناديق كما هو الحال في الكويت، وأن تصميم نوع وحجم الصندوق لابد أن يكون متلائماً ومتناغماً مع إمكانيات البلد المالية وما يتمتع به من قدرات وكفاءات بشرية وتشريعية.

3. أن تصميم الصندوق السيادي في بيئة الاقتصاد العراقي لا يكفي وحده لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها البيئة الاقتصادية، إذ لابد أن يقترن إنشاء هذا الصندوق بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية كإعادة هيكلة الإيرادات العامة فضلاً عن محاربة الفساد الإداري والمالي.

التوصيات

1. ضرورة السعي لتحقيق التنوع الاقتصادي وذلك من خلال إعادة تفعيل قطاع الزراعة والصناعة وبقية القطاعات بهدف توفير مصدر آخر للدخل يدعم تحقيق الحيز المالي وبالتالي يكون بديلاً عن العوائد النفطية لتجنب الاقتصاد أخطار الصدمات الداخلية والخارجية وخاصة صدمات أسعار النفط الخام.

2. أن تصميم صندوق سيادي للعراق يتطلب العمل على تهيئة الكوادر الإدارية والفنية المختصة من قبل الجهات المسؤولة من هذا الجانب في إدارة عمل الصندوق السيادي العراقي إلى جانب رفع مستويات المعرفة والكفاءة ومحاولة إقرار الموازنة في الأوقات المخصصة لها بدون تأخير كونه يجنب الاقتصاد العراقي الإرباك الحاصل عن توزيع الانفاق الجاري والاستثماري، إذ كلاهما يعتمد على حجم الموازنة العامة والتي بدورها تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل خاص.

3. التأكيد على ضرورة تبني سياسات اقتصادية ذات استراتيجية محددة تتناغم مع ظروف الاقتصاد العراقي وتحقيق التنسيق والترابط بين السياسات بالشكل الذي يحقق الاستقرار ويدعم مسار التنمية الاقتصادية.

4. تعزيز مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية من خلال منحه التمويل اللازم للمشاركة في عمليات استدامة التنمية فضلاً عن محاولة ترشيد الإنفاق الاستهلاكي وتوجيه الموارد نحو الاستثمار عبر التأكيد على ضرورة المحافظة على الثروة وتمييزها بعيداً عن إهدارها وعدم استغلالها.

المصادر

[1] بن طلحة صليحة، مدى مساهمة الصناديق السيادية في علاج الأزمة المالية الحالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر،

- [12] فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية (دراسة كل من النرويج والجزائر)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (4)، الجزائر، ديسمبر 2015، ص12.
- [13] تبارك نعمان علي، نغم حسين نعمة، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الأزمات المالية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة العلوم المالية والمحاسبة، العدد (6)، المجلد (2)، بغداد، حزيران 2022، ص 63.
- [14] محمود عماد عبد العزيز، إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل في العراق رؤية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (37)، المجلد (1)، جامعة تكريت، 2017، ص148.
- [15] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التقرير السنوي 48 الكويت 2020، ص2، متاح على الموقع: <http://www.kuwait-fund.org/ar/web>
- [16] الهيئة العامة للاستثمار في الكويت 2018، ص2، متاح على الرابط التالي: <http://www.kia.gov.kw/ar/Pages>
- [17] ضياء حسين سعود، أهمية الصناديق السيادية وإمكانية التطبيق في العراق، مجلة جامعة كركوك، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص 2021، ص 220.
- [18] عبد الغني بوجمعة، مكانة الصناديق السيادية في الصناعة المالية مع الإشارة الى بعض التجارب، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد (4)، 2010، ص362.